



مهم جدًا أن تكون «وحدة سورية أرضاً وسيادة» المبدأ الأول في «التفاهم الثلاثي» الروسي - الإيراني - التركي، مهمًّا أيضًا أن تكون «محاربة الإرهاب» هدفًا لجميع المتدخلين في سوريا، مهمًّا أكثر فأكثر أن تكون عودة المهجّرين واللاجئين إلى مواطنهم في طليعة أهدافهم... لكن الأهم معرفة مَن يخدع مَن في عملية تغيير التحالفات هذه، وبالتالي مَن سيكون الرابع أو الخاسر فيها، خصوصًا أن هذه الأطراف الثلاثة وشريكها الرابع، نظام بشار الأسد، لم تتحدد في غمار ترتيب تقارباتها عن «وقف الحرب» أو حتى عن «هدنة»، بل استهدفت الأكراد مفتوحةً حرباً أخرى داخل «الحرب على الإرهاب».

أين الولايات المتحدة مما يجري؟ هو السؤال الذي يتردد حالياً، وجوابه أن «البطاقة العرجاء» دخلت في غيبة الانتخابات الرئاسية.

لم تتوصل إلى تنسيق متقدم مع روسيا، لا عسكرياً ولا استخبارياً ولا سياسياً، ولم تظهر على الشاشة إلا لإندار نظام الأسد بوقف هجمات طيرانه على قوات «حزب الاتحاد الديمقراطي» (الفرع السوري لـ «حزب العمال الكردستاني») في الحسكة. لم يكن لديها موقف واضح لتهيئة هواجس تركيا حيال طموحات هذا الحزب الكردي ومشاريعه. الواقع أن الحراك الإقليمي الراهن، بإشراف روسي، هو نتيجة مباشرة وطبيعية للغموض أو اللاسياسة الأميركيَّين. إدارة باراك أوباما قادت «حلفاءها» من سوريين وعرب وأتراك وأوروبيين إلى المجهول، بعدها بالغت في منعهم من بناء أي توازن مع الحلف الروسي - الإيراني، وبالتالي كانت تُضعف «الحل السياسي» أو ترجمَّه لمصلحة الأسد وحلفائه.

لذلك، فإن صمت واشنطن حيال «التفاهم الثلاثي» الناشئ قد يكون مباركةً له طالما أن «التنازلات» الرئيسية لروسيا وإيران لم تأتِ منها بل من تركيا، مطمئنةً إلى أن التنازل التركي العلني يتنازع عملياً مع التنازل الأميركي السري وإن لم يتم بالتنسيق مع واشنطن ولم يجبر لمصلحتها بل لمصلحة روسيا واستراتيجيتها في إدارة الأزمة السورية. لكن الصمت قد ينطوي على انزعاج أمريكي من تركيز أطراف «التفاهم» على زعزعة «الورقة الكردية» التي لعبتها واشنطن تحت راية «محاربة داعش»، ولم تكتثر للقلق الذي أثارته لدى أنقرة أولاً ولدى طهران ودمشق لاحقاً، ما أدى إلى تقاطع مصالح هذه العواصم. وعلى رغم أن تفاهمها مع الأميركيَّين دفع الروس أيضًا إلى الانفتاح على الأكراد وعرض المشاركة في تسليمهم وحتى دعم اعتمادهم النظام «الفيديرالي» وفرضه على أي حل سياسي، وصولاً إلى فتح ممثليَّة لهم في موسكو، إلا أن استمالة تركيا استحقَّت تجميد أو التظاهر بتجميد هذا التفاهم.

بين الأسباب التي كانت أقنعت روسيا باستقطاب أكراد الفرع السوري لـ «بي كي كي»، أن هؤلاء ظلوا طوال الأعوام الخمسة الماضية متعاونين مع حليفها النظامين الإيراني والصوري، وتم توظيفهم (كما وُظف «داعش» في بداياته) في إضعاف سيطرة المعارضة والحدّ من انتشار «الجيش السوري الحرّ»، كما في مناكفة تركيا وإثارة أكرادها وحضر الـ «بي كي كي» على استئناف عملياته ضد الجيش والشرطة التركيين. غير أن نفوذ طهران ودمشق لدى أكراد صالح مسلم راح يتراجع تدريجياً مع تطور علاقة هؤلاء مع الأميركيين الذين أشعروهم بأن قتالهم ضد «داعش» يمكن أن يكافأ بإقليم كردي في شمال سوريا وفقاً لسيناريو إقليم الكردي في شمال العراق، على رغم اختلاف الظروف. وبما أن روسيا تتصرف في سوريا وفقاً لاحتاجاتها، فقد أخذت في الاعتبار خشية حليفها الإيراني والأسيدي من انقلاب «الورقة الكردية» ضدّهما، وبعد مصالحتها مع أنقرة وجدت الفرصة سانحة لمقايضة تجميد انتفاحها على الأكراد وتقديم «ضمانات» لمنع إنشاء كيان كردي على حدودها (وهي ضمانات تلّكت أميركا في توفيرها) لقاء تغيير تركيا مقاربتها للأزمة السورية وتخلّيها عن مطلب «رحيل الأسد»، وبالتالي دعمها حالاً سياسياً يبدأ بـ «حكومة وحدة وطنية» تضم معارضين تحت رئاسة الأسد لمرحلة انتقالية وصفتها إعلانات بن علي يلديريم الترويجية بـ «القصيرة».

لا شيء يضمن ثبات الموقف الروسي لأن الأولوية عند موسكو تبقى لمصالحها وللتفاهم حيثما أمكنها ذلك مع الولايات المتحدة، وإذا اقتضت القبول بإقليم كردي سوري فإنها لن تعرقل قيامه. وفيما دخل الروس وسواهم مرحلة انتظار الإدارة الأميركيّة المقبلة وخياراتها، فإن ذلك لا يمنع موسكو من استغلال الوقت الضائع بمزيد من الإذلال لإدارة أوباما بتجريدها من الحليف التركي أو بتقاسمها معها، أقله في المعادلة السورية.

لذلك، قد يكون في مصالحة فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان جانب استراتيجي أبقى بعيداً من الأضواء وشكّل قاعدة صلبة للتغيير التركي، الذي لم يظهر منه حتى الآن سوى العناوين. فخطورة المسألة الكردية هي داخلية بالنسبة إلى تركيا قبل أن تكون على الحدود مع سوريا، وبالتالي فإن «الضمانات» التي تطلبها تتعلق بأمنها القومي وثبات كيانها الجغرافي وبوقف عملية «تصحيح سايكس - بيكون» لإنصاف الشعب الكردي.

لم ير الإيرانيون ضرورة لإبراز «وحدة سوريا» إلا في سياق اجتناب تركيا إلى المحور الذي يضمّهم مع روسيا ونظام الأسد، وتفعيلاً للتواافق الذي نشأ مع الأتراك في مواجهة الخطر الكردي. قبل ذلك، كانت طهران طرحت نفسها شريكاً لأي قوة دولية ت يريد تغيير خرائط المنطقة، وعندما كانت تحقق «انتصارات» ميدانية في سوريا، لم يتردد بعضُ من مسؤوليها وأبواؤها في التفاخر بأن إيران هي التي تقود «تصحيح سايكس - بيكون» بخريطة جديدة من ابتكاراتها. وبعد التوقيع على الاتفاق النووي، ظنّ الإيرانيون أنهم تموّعوا جيداً لإدارة المنطقة كقوة ثالثة بين روسيا والولايات المتحدة، لكن هذا الشعور بفائض القوة راح يتقدّص بعدهما اضطر المرشد علي خامنئي لطلب التدخل الروسي في سوريا، وبعد سلسلة خسائر بشرية في العديد من الجبهات، ثم باضطراب مناطق الكرد داخل إيران، وأخيراً بإعارة قاعدة همدان الجوية للروس وما استتبعها من تداعيات. بل يبدو أن طهران أدركت أن موسكو ذهبت بعيداً في ضماناتها لمصالح تركيا في شمال سوريا، لكنها لم تبدِ حماسة لضمان المصالح الإيرانية، ففي نهاية المطاف يعطي الموقع الجغرافي لتركيا ميزات وإمكانات للعب دور عسكري لا تملكها إيران للعب دور مماثل.

الأكيد، أن خطب ودّ أنقرة يستدعي قبول نفوذها في شمال سوريا، وهو ما أوحّت به روسيا وإيران، وما باشرت تركيا ممارسته في منطقة جرابلس التي طالما اعتبرتها «خطاً أحمر» لأمنها القومي، سواء لضرب «داعش» وطرده منها، أو لمنع الأكراد من الوصول إلى عفرين، غرب الفرات، تحت غطاء «قوات سوريا الديمقراطية». هذا لا يعني أن روسيا وإيران

ونظام الأسد تخلوا عن هدف استراتيجي آخر هو إضعاف المعارضة السورية بل تصفيتها للتمكن من فرض «حل سياسي» بشروطهم. والمطلوب من تركيا أن تنخرط في هذا المسار الذي سينعكس بالضرورة على دعمها الفصائل، ولذلك تباطأ الحملة للسيطرة على حلب كاملة. فليس متاحاً لتركيا أن تناول مصلحتها وأن تواصل الحرب على النظام كما في السابق، وقد تحاول إقناع حلفائها الجدد بإبقاء خطوط التماس على حالها الراهنة لتمرير استئناف التفاوض في جنيف، لكن يصعب أن تنجح في ذلك لأن الأجندة الأخرى تعكس رغباتها ومناوراتها.

من الطبيعي أن تكون للتوجهات التركية الجديدة انعكاسات سلبية أيضاً على التنسيق مع جهات عربية عدة في دعم المعارضة. ومع افتراض أن الجانب العربي، الذي خاض مراهنتين خاسرتين على الولايات المتحدة وروسيا، سيحافظ على الحد الأدنى من المراهنة على تركيا، فإنه لن يستطيع تقبل تصفية المعارضة وانفراد الأطراف الدولية والإقليمية بتقرير مصير سوريا وشعبها، خصوصاً أن المبادئ المطروحة لـ «الحل السياسي» تبدو صفة خداع أكثر مما هي مشروع إنتهاء الصراع.

الحياة اللندنية

المصادر: